دولة فلسطين

كلمة

السفير د. رياض منصور

الوزير، ممثل دولة فلسطين

مؤتمر الأمم المتحدة

بشأن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط

نيويورك

2019

أصحاب السعادة

السيدات والسادة

في البداية اسمحوا لي ان اهنئكم على انعقاد هذا المؤتمر الهام، وفقا لمقرر الجمعية العامة 73/546، ونتطلع واياكم الى إنجاح اعماله، بما يخدم أهدافنا المرجوة منه، ومن مؤتمر المراجعة 2020 والتزامنا المبدئي بجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الاسلحة النووية، واسلحة الدمار الشامل، من خلال توافق الآراء، ومبدأ السيادة المتساوية، بما يسهم في تعزيز السلم والأمن على المستويين الإقليمي والدولي، وصولا الى عالمٍ خالٍ من هذه الأسلحة.

كما، واهنئ المملكة الأردنية الشقيقة، على رئاسة هذا المؤتمر متمنيا النجاح، واوكد اننا نضع امكانياتنا، وتعاوننا الكامل لإنجاح جهودهم. ويسعدني ان أوجه الشكر للدول النووية الحاضرة والمشاركة في اعمال هذا المؤتمر، في رسالة واضحة باهتمامها في انشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

السيدة الرئيسة

ان أهمية هذا المؤتمر تأتي كخطوة أولى على طريق تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، في جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية، وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، وان حضور الغالبية العظمى لدول المنطقة، عدا جهة واحدة، يؤكد حرص الدول الحاضرة بما فيها دولة فلسطين على تنفيذ التزاماتها، وواجباتها في جعل هذه المنطقة والعالم مكانا امنا، ونظيفا من هذه الأسلحة، كما ان غياب اسرائيل، الجهة الوحيدة، وعزل نفسها، ومقاطعتها المؤتمر يشير إلى سياستها طويلة الأمد المتمثلة في عرقلة إنشاء مثل هذه المنطقة، خاصة وانها الطرف الوحيد الذي حصل على أسلحة نووية بشكل غير قانوني، وما زالت ترفض الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية،

واخضاع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهو ما يمثل تهديداً خطيراً للسلم والأمن الإقليمي والدولي.

ويشكل إصرار، إسرائيل، على تحدي إرادة المجتمع الدولي ورفض تنفيذ القرارات الدولية ذات الصلة بما في ذلك قراري مجلس الأمن رقمي 487 و687 والامتثال للأعراف والقواعد التي ترسيها معاهدات نزع السلاح، وعدم الانتشار، أحد أبرز الأمثلة والتحديات في الشرق الأوسط التي تواجه منظومة عدم الانتشار، خاصة في الوقت الذي تقوم فيه بعض القوى الدولية بغض الطرف عن هذا الوضع المختل، مما يشجع إسرائيل على عدم الامتثال.

السيدة الرئيسة،

إن دولة فلسطين ستعمل بكل عزم، وبذل كل ما بوسعها من أجل الوصول إلى منطقة شرق أوسط خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل بما يدعم من فرص السلام والأمن والاستقرار الإقليمي، والدولي، في واحدة من أكثر مناطق العالم تعرضاً للنزاعات وعدم الاستقرار. وتنفيذ رؤية وسياسة القيادة الفلسطينية في هذا الصدد، وموقف الرئيس محمود عباس والذي عبر عنه مرارا: "بأننا سنبني مدرسة بدلا عن شراء دبابة." في إشارة واضحة للعلاقة المباشرة بين نزع السلاح، وتحقيق التنمية المستدامة.

السيدة الرئيسة

لقد جاء انضمام دولة فلسطين لاتفاقيات نزع السلاح، تعبيراً عن موقفها المبدئي في نزع ومحاربة انتشار الأسلحة الفتاكة، والتزاما بالاتفاقيات الدولية، وحفاظاً على الأمل في تعزيز الجهد الجماعي نحو نزع جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل، وتحقيق الأمن الإقليمي والدولي على أساس عادل ومنصف، وهو الهدف الذي ما زالت بلادي تكرر دعوتها للمجتمع الدولي لتقديم الدعم اللازم لتحقيقه، بصفته حق مشروع لدول المنطقة، ودعامة رئيسية لتعزيز الأمن والسلم على المستويين الإقليمي والدولي. وتفتخر دولة فلسطين بالانضمام إلى الصكوك ذات الصلة التي تحظر أسلحة الدمار الشامل الأخرى، لان هناك حتمية أخلاقية وقانونية لضمان القضاء التام على جميع اسلحة الدمار الشامل، للحفاظ على الانسانية من التهديد الوجودي والعواقب الإنسانية الكارثية التي تسببها هذه الأسلحة، والى جانب اثرها الفتاك على البيئة والكون. كما تفخر بالمشاركة الفعالة في صياغة المعاهدة التاريخية لحظر الأسلحة النووية والتي تأتي استكمالا لأهداف منع الانتشار، والتي تم اعتمادها في 7 يوليو 2017، كما ونشير الى اننا وقعنا اتفاقية الضمانات الشاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

السيدة الرئيسة

إن دولة فلسطين تشدد على أهمية الجانب التنموي لجميع اتفاقيات نزع السلاح، وكل ما يحوّل آلات الدمار والموت، الى ادوات تدعم الحياة، والانسانية، ولذلك، نشدد على ضرورة تعزيز التعاون في الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية لتمكين الدول الأطراف بالمعاهدة من توظيف حقها غير القابل للتصرف في كافة أوجه الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، كونه لا يتعارض مع اهدافنا في انشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية واسلحة الدمار الشامل.

السيدة الرئيسة

إن الإزالة التامة للأسلحة النووية ضرورة أخلاقية وقانونية، استنادا الى "التعهد الإنساني" الذي نصت عليه عدد من قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، لما تسببه هذه الأسلحة من اثر كارثي، وهي في مجملها خطر وجودي لابد لنا للتعامل معه بشكل حثيث دون كلل حتى نصل إلى تخليص العالم والأجيال

القادمة من تلك الأسلحة. أن التخلص التام من تلك الأسلحة لا يعد فقط هدفاً واقعياً وقابلاً للتنفيذ، وإنما شرطاً ضرورياً للحفاظ على الأمن والاستقرار الدوليين بشكل مستدام.

واننا في هذا الصدد نشدد على وجوب حظر جميع أسلحة الدمار الشامل نظرًا لأن استخدامها غير متوافق، في جميع الأوقات، وتحت جميع الظروف مع قواعد القانون الدولي، ولا سيما القانون الإنساني الدولي، بما في ذلك المبادئ الأساسية للإنسانية. كما ان هذه الاسلحة تعتبر الأكثر خطورة والأكثر دموية. ونظرًا لعدم وجود أي حالات يمكن أن يكون فيها استخدام الأسلحة النووية متوافقًا مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، فإن وجودها بحد ذاته هو أمر غير قانوني.

السيدة الرئيسة

اننا نعبر عن التزامنا الكامل بالنظام الدولي المتعدد الأطراف، والقائم على القانون الدولي، ونعبر عن ثقتنا في قدرة هذا النظام على التعامل مع قضايا نزع السلاح، والامن والسلم الدوليين. وبذلك نؤكد على أن مسؤولية إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، بالإضافة الى انها مسؤولية إقليمية، الا انها مسؤولية دولية جماعية بامتياز.

إن عالمنا اليوم بحاجة ماسة إلى القيادة التي تساهم في استعادة الثقة على المستوى العالمي. حيث ان تنفيذ قرارات المجتمع الدولي، والالتزام بالقانون الدولي هو المدخل الصحيح لاستعادة الثقة، وبنائها.

وإن إنشاء منطقة شرق أوسط خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل ليس أمراً حاسماً للأمن الإقليمي فحسب، بل للسلام والأمن الدوليين. وهو مصدر قلق للمجتمع الدولي ككل وليس فقط لدول المنطقة. كما انها أصبحت الان أكثر إلحاحا من أي وقت مضى، من خلال التأكيد على أن معاهدة منع الانتشار النووي هي معاهدة ملزمة قانوناً ولا يمكن التنصل منها وأن المرجعيات المتعلقة بالمعاهدة وقرارات الأمم المتحدة هي مرجعيات وقرارات ملزمة وينبغي تطبيقها وتنفيذها على الأرض بشكل قطعي.

السيدة الرئيسة

ان مبدأ عالمية المعاهدات الدولية، بما في ذلك معاهدات نزع السلاح، وكذلك قرارات الأمم المتحدة، بما فيها قرارات الجمعية العامة، ومجلس الامن، يجب ان لا يعني فقط إضفاء الطابع العالمي على شكلية هذه القرارات والمعاهدات، بل يتعلق بوضعها موضع التنفيذ وتعميم عالمية القيم والمبادئ التي تدافع عنها هذه الاتفاقيات والقرارات، وتنفيذها كي لا تبقَ حبراً على ورق.